مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد : 20 العدد : 02 السنة : 2020 ص ص: 72-90

الادخار بين أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي والنظريات الوضعية

Saving in the literature of Islamic economic thought and economic theories

ميدون الياس*، المركز الجامعي اليزي (الجزائر)، midoun.ilyes@gmail.com

تاريخ الارسال : 2020/07/11	تاريخ القبول : 2020/12/04	تاريخ النشر 2020/12/06	المؤلف المرسل : ميدون الياس

الملخص:

منذ أن وجد الإنسان على ظهر الأرض، وهو يؤجل جزء من إنتاجه أو كسبه إلى وقت الحاجة وذلك حتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار والأمان في يومه وغده، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة تمد جذورها إلى القدم، حيث نادت بها جميع الديانات وفي مختلف المجتمعات وعليه تحاول هذه الورقة البحثية إبراز تطور الادخار –كفاعلية اقتصادية– في الفكر الاقتصادي بشقيه الإسلامي وكذا الوضعي، إذ تلخصت نتائج الدراسة إلى مرور ظاهرة الادخار على عدة مراحل تبعا لتطورها التاريخي، وحث الفكر الاقتصادي الإسلامي للادخار شرط عدم الاكتناز، وأخيرا اختلفت مدارس الفكر الاقتصادي الوضعي حول محددات الادخار بين سعر الفائدة، وبين الدخل المتاح والميل الحدي للاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: الادخار، محددات الادخار، الفكر الاقتصادي، نظريات الادخار.

Abstract :

Since human lives on the earth, he provides some of his production or his income for the necessary time, in order to create a stability and protection. As a result, this phenomenon is prehistoric, which most of religions and societies were adopted it. Therefore, this paper assumes to study the saving (as an economics event) at the Islamic and Western economics thought. Finally, the results of study were summarized in three points; the saving phenomenon is developed based on its historical steps, and the Islamic economics has encouraged the saving but without capital accumulation. On the other hand, the Western economics thought has focus its studies on the determinants of saving, which are the interest rate, available income and the marginal propensity to consume.

Keywords: Saving, saving determinants, economic thought, saving theories.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

لقد كان الإنسان في القديم بسيط في التفكير الاقتصادي حيث كانت الطمأنينة تغلب على الحياة القبلية، لكن التخلي عن نمط التفكير الذاتي أحدث ذلك تغييرا جذريا في البنية الاقتصادية للمجتمع، وتطورت بعض القضايا ومفهومها من القالب التقليدي إلى القالب الحديث، ومن بين هذه القضايا، ما يسمى بـ: "الادخار" وليس هذا فحسب بل أصبح يشكل أحد جوانب الاقتصاد المهمة، وجلب إليه العديد من رواد الفكر الاقتصادي ليصبوا أبحاثهم واهتمامهم حوله، كونه عامل مهم وضرورة يلجأ إليها كل مواطن وخاصة من يعيش في مرحلة البناء، وتلجأ إليها كل دولة وخاصة وهي تجابه تشييد بنيانها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، من أجل تطوير حاضرها ومستقبلها، فالادخار يعتبر عامل أمن واحتياط للأفراد كما يعتبر أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو من خلال توظيفه في مختلف مشاريع الاستثمار. وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: **كيف تطورت ظاهرة الادخار في الفكر الاقتصادي؟** وللإجابة عن التساؤل السابق حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات المحورية التالية:

1- ما مفهوم الادخار؟ وما أنواعه؟

2- ما موقع الادخار في الفكر الاسلامي؟ وما هي محدداته وضوابطه؟ وما دوره الاقتصادي والتنموي؟

3- ما موقع الادخار في الفكر الوضعي؟ وما هي محدداته ودوافعه؟ وما اهميته الاقتصادية والاجتماعية؟

4- ما هي اهم الفروق بين نظرة الفكرين الاسلامي والوضعي اتجاه الادخار؟

يشار ان البحث ينتهج المنهج الاستكشافي من خلال استقراء الدراسات والبحوث التي تناولت بالعرض والتحليل كل ما يتعلق بالادخار في الفكر الاقتصادي، وفي علم الاقتصاد وكذا في الاقتصاد الإسلامي.

2. نبذة تاريخية عن الادخار:

يمكن تحديد الأساس التاريخي لنشأة الادخار من خلال دراسة الإطار العام لمراحل التطور التاريخي للمجتمع الإنساني (الحقباني، 1999، صفحة 49):

ففي مرحلة الاقتصاد الكفائي والذي يقوم على الإنتاج بهدف الاستهلاك الذاتي ولا يقيم أي علاقة اقتصادية بينه وبين الوحدات الأخرى، فإن الادخار تمثل في هذه المرحلة في شكل تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهه احتياجات الأسرة المستقبلية.

أما في مرحلة الاقتصاد العيني- السلع- والذي يقوم الإنتاج فيه على التبادل المباشر للسلع والخدمات دون اتخاذ وسيط، فقد أدى إنتاج الإنسان لأكثر من حاجاته إلى الرغبة في مبادلة هذا الفائض بما لدى الآخرين من سلع والخدمات، مما أدى إلى بروز ظاهرة الادخار العيني لتوفير الأمن والاستقرار النفسي للإنسان.

أما في مرحلة الاقتصاد النقدي والذي يقوم على أساس استخدام النقود في التبادل لقياس قيم السلع والخدمات ولإتمام العمليات التبادلية، فقد اعتبرت النقود –بإضافة إلى أنها وسيط للتبادل ومقياس للقيم- مستودع الثروة.

3. مفاهيم الادخار:

لقد تعددت مفاهيم الادخار حتى أصبح من الصعب اختار مفهوم واحد له، وهذا راجع إلى تطور المجتمعات من جهة، والى تطور أساليب الادخار عبر الزمن من جهة أخرى.

إذ أن أصل الكلمة "اذتخار" فقلب كل من الذال والتاء دالا مع الادغام فتحولت الكلمة إلى "ادخار". فالادخار لغة مصدر الفعل، ادخر الشيء اختاره، أو اتخذه، أو خبأه وأعده لوقت حاجته، ومنه قولهم: ذخر لنفسه حديثا حسنا أذا ابقاه، ويقال: ما يذخر فلان منك نصحا، أي: لا يبقي شيئا من النصح وأداه إليك. وعليه فالادخار في اللغة يعني: الاحتفاظ بشيء (أي شيء) وتخبئنه لوقت الحاجة، وكل ما يبقيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخرا (عبد اللاوي، 2018).

أما اصطلاحا فلم يتم الاتفاق على تعريف واحد للادخار بل ورد جملة من التعريفات منها:

الادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية، لذا يطلق بعضهم على الادخار لفظ الفائض. لذا يتأسس الادخار على الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد عملية الاستهلاك، حيث يحتفظ به لغرض الاستثمار أو لإشباع حاجات ملحة أخرى (سلامي، سلامي، وبن جروة، 2019).

ان الادخار بمعناه الخاص ينصب على الدخول النقدية، ويعني تأجيل الانفاق العاجل إلى إنفاق آجل على ان يأخذ المال طريقه في فترة التأجيل إلى مؤسسة مالية تتولى ادارة واستخدام هذه المدخرات. أما لادخار في معناه الاقتصادي العام هو التوقف عن الإنفاق العشوائي، وهو أمر واجب وحتمي من أجل تحقيق التنمية. أما في معناه الاقتصادي الخاص فيعني تأخير الإنفاق إلى أجل معين، شرط أن يوضع المال المؤجل إنفاقه والى حين أجله، لدى هيئة متخصصة في إدارة الادخار (سلامي، سلامي ، وبن جروة، 2019).

والادخار من حيث طبيعته نوعان: الادخار الاختياري الذي يوفره الشخص طواعية من دون إلزام تشريعي، والادخار الاجباري الذي لا يمارس المدخر حرية الارادة والقرار فهو يمارس كعملية مفروضة عليه ضمن الإطار المؤسسي الذي يعيش فيه الفرد. وتتمثل هذه المدخرات في المساهمات الصافية للأفراد لدى الهيئات العامة للتأمين والمعاشات والضمان الاجتماعي، اذ يؤخذ جبرا من مدخرات الأفراد في شكل اقتطاعات لمبالغ تخصم في غالب الاحيان شهريا من مداخيل الأفراد، ويحدد نسبتها القانون الساري في البلد. ويحصل في مقابلها على معاشات واعانات في حالات المرض والعجز عن العمل وتشمل العاملين في الجهاز الاداري للدولة وبالهيئات العامة والعاملين، وعلى الافراد العاملين بالقطاع العام والخاص وأرباب العمل. كما توجد مدخرات اجبارية غير تعاقدية من جراء التضخم النقدي لتمويل العجز الذي يفقد الأفراد والعائلات قدرتهم الشرائية لصالح الذين زادت قدرتهم الشرائية (خضراوي، 2007).

كما يقسم الادخار من حيث الهدف الى ادخار استهلاكي وادخار استثماري. إذ ان الاول من خلال تخصيص بعض المبالغ المالية من أجل امور استهلاكية غير قائمة حاليا ويتوقع قيامها، كادخار لتعليم الابناء او بناء بيت او زواج او نحو ذلك. أما النوع الثاني فهو بهدف الاستثمار كشراء أسهم او سيارة اجرة وتشغليها او شراء شقة من اجل تأجيرها او نحو ذلك من

الاهداف والأغراض الاستثمارية، حيث يقصد المدخر من خلال هذا النوع من الادخار تعظيم عوائده، وزيادة دخوله، وتنويع مصادر دخله بغية اقامة مشاريع استثمارية أخرى (البريشي، 2016). ومنه يمكن تحديد العوامل التي تدفع الأفراد إلى الادخار في (رحيم، 2004):

- دافع تنمية الثروة وتحقيق عائد متوقع، وهو دافع ينبثق من الرغبة في تثمير المال.
- دافع الاحاطة بالأمان ومواجهة المستقبل بمتاعب أقل.
- دافع إشراك الأخرين بترك ميراث لهم.

يشار أيضا انه عند تحديد الادخار حسب مصادره يظهر ثلاث اعوان اقتصاديين: ادخار العائلات والذي يقوم به الافراد عندما تفيض دخولهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار في شكل صناديق التوفير والودائع الآجلة وغيرها. ادخار المؤسسات الخاصة او العامة من خلال تخصصييها جزء من ارباحها في زيادة استثمارها. وأخيرا ادخار الحكومة والجماعات المحلية والذي يتحقق من خلال الفرق بين الايرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وايداعه كاحتياطي لمواجهة ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة في السنوات المقبلة (خلادي، 2012).

أما من جنس المدخر يتنوع الادخار بين ادخار عيني الذي يقصد به ادخار السلع الفائضة عن الحاجة إلى وقت الحاجة، حيث يعمد الأفراد وربما الدول إلى تخزين الفائض من الإنتاج عن الحاجة، كادخار الفلاحين القمح، والذرة، وما لا يتسارع إليه الفساد إلى سنة أو سنوات، وهذا النوع من الادخار مارسه الإنسان منذ بدايات الخلق، حيث كان الإنسان يعمد إلى تخزين الحبوب وتجفيف بعض المنتجات كاللحوم والخضروات من أجل تخزينها، واستعمالها عند الحاجة في المواسم التي لا تكون السلعة فيها متوفرة. بينما ادخار نقدي فالقصد من ورائه ادخار النقود التي لا يحتاج إلى إنفاقها في الحال إلى وقت آخر تستجد فيه الحاجة إلى إنفاقها، وقد كان هذا النوع من الادخار يأخذ أشكالا بسيطة تتمثل في حفظ النقود في أحراز كالصناديق الخشبية والحديدية، أو إخفائها من خلال دفنها في الأرض، وغير ذلك من الأساليب البدائية، وتطور الادخار بحيث أصبح ادخاراً مؤسسياً من خلال مؤسسات مالية كبيرة كالمصارف، والمحافظ الاستثمارية، وصناديق الاستثمار ونحوها (البريشي، 2016).

كما يلاحظ ان الادخار من حيث الأثر قد يكون ايجابيا وقد يكون سلبيا، فالادخار يكون ايجابيا عندما يتمخض عنه زيادة في الطاقة الانتاجية نتيجة لاستثماره، او على الاقل المحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة، وقد يكون سلبيا عندما يكون الدخل الوطني من الضآلة بحيث يزيد الاستهلاك الوطني عن الدخل الوطني، فلا يتبقى أي جزء للادخار، وفي هذه الحالة نجد ان المجتمع يعجز عن المحافظة على الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، ومن هنا يمكن القول ان الادخار السلبي يترجم في صورة تدهور للطاقة الانتاجية للمجتمع (محفوظي، 2019).

4. الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يرى الاقتصاد الإسلامي أن الادخار هو أحد الأمور الهامة التي نادى بها ديننا الحنيف في تنظيم الحياة الاقتصادية للفرد والمجتمع بما فيه صلاحه وسعادته، وقد دل على ذلك عددا من آيات من الذكر الحكيم،

وأحاديث من السنة النبوية الشريفة، فضلا عن نماذج لعلماء مسلمين اهتموا بهذه الظاهرة.

1.4. الادخار في القرآن الكريم:

وردت المعاني التي تدل على الادخار في نصوص كثيرة في القرآن الكريم، إذ تكرر ذلك إما باللفظ الصريح للادخار، وإما إشارة بذكر معنى من معانيه، نختار بعضها لنمثل من خلالها لمفهوم الادخار الذي ورد ذكره في القرآن الكريم صراحة وكناية.

إذ هناك على ما يدل على الادخار صراحة طبقا لما جاء على لسان سيدنا عيسى بن مريم في قوله تعالى: "**وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** " (آل عمران، الآية 49) وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون في بيوتكم"، والمعنى أن عيسى عليه السلام قد قال لقومه بني اسرائيل: وإن من معجزتي التي تدل على صدقي فيما أبلغه عن ربي أني أخبركم بالشيء الذي تأكلونه وبالشيء الذي تخبئونه في بيوتكم لقوت حاجتكم إليه.

وأما ما ذكر كناية بمعنى الادخار دون التصريح به، فمنه على سبيل المثال، ما حكاه القران في قصة النبي يوسف عليه السلام، لما رأى الملك رؤياه المشهورة في السنابل السبع الخضر التي تأكلهن السنابل اليابسات، والبقرات السبع السمان اللاتي تأكلهن البقرات السبع العجاف،" **وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ** "(سورة يوسف، الآية 42).

فكان تأويل رؤيا الملك من قبل يوسف عليه السلام، بوجود أزمة اقتصادية مقبلة، عقب رخاء واستقرار اقتصادي مؤقت يمتد سبع سنين ستشهده مصر آنذاك، مما يوجب على القائمين بالأمر حينئذ القيام بتدابير وقائية وإجراءات احترازية (خطة اقتصادية) تصب جميعا في معنى الادخار، من أجل تلافي النقص الذي ستشهده البلاد من آثار الأزمة الاقتصادية التي أشار إليها تفسير رؤيا الملك، فكان جوابه عليه السلام كما حكاه القران في قوله تعالى: " **قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ (47) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ (48) ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ** " (يوسف، الآيات 47-49).

فضلا عن آيات أخرى تحث على ضوابط الادخار (الاقتصاد) في المعيشة، أي ضرورة الوسطية والتوازن في الادخار والإنفاق، فقال تعالى:" **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** " (الاسراء، الآية 29)، وقال أيضا: " **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا**" (الفرقان، الآية 67)، فإذا كان الإسلام قد شجع على الادخار وبين فضيلته، فقد حذر من البخل والاكتناز لما فيهما من تعطيل المال وحبسه، وعدم أداء حقوق الله في هذا المال، فقال تعالى: " **يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلاَ يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ(34) يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنوبُهُمْ وَظُهُورهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لأَنفُسِكُمْ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ** " (التوبة، الآيتين 34 و35).

2.4. الادخار في السنة النبوية:

لقد وردت أحاديث من السنة النبوية المطهرة تحث فيها الأمة على الادخار، فقد قال عليه الصلاة والسلام" **رَحِمَ اللهُ امْرَأً اكتسب طَيِّبًا، وأَنْفَق قَصْدًا، وقَدَّمَ فَضْلًا ليومِ فقرِه وحاجتِه** " (رواه الهندي عن ابن النجار)، وهو ما يبرز ركنين أساسين للادخار في الاقتصاد الإسلامي من خلال الكسب الطيب الحلال في ضوء قدرات الفرد وطاقاته، فقد قال عليه الصلاة والسلام: " **إنَّ الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبًا** " (النووي، الحديث العاشر)، أما الركن الثاني فيتمثل في الاقتصاد والتدبير في النفقات.

فضلا عن وجود أحاديث أخرى قد نهت عن الادخار في أشياء محددة ثم أباحته بعد ذلك، كما في موضوع ادخار لحوم الأضاحي.

3.4. ضرورة التفريق بين الادخار والاكتناز والاحتكار:

من المفيد التمييز ما بين الادخار الذي دعى اليه الاسلام ورغب فيه وبين الاكتناز والاحتكار، حيث يعتبر الادخار وسيلة من وسائل سد الحاجة للفرد والأسرة والمجتمع وتوفير السيولة المطلوبة للمصارف، واحتياط نقدي لمواجهة الأزمات المالية، في حين الاحتكار هو حبس الشيء انتظارا لغلائه، وشرعا هو اشتراء الطعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء. وعلى هذا المفهوم يكون الادخار اعم من الاحتكار، لانه يكون فيما يضر حبسه وما لا يضر، في حين يكون الاحتكار خاصا بما يضر، ومنهم من حصره بالطعام دون غيره، على خلاف بين العلماء (العبيدي، الادخار: مشروعيته وثمراته، 2011).

أما الاكتناز هو عزل النقود عن دائرة النشاط الاقتصادي وتعطيلها عن عجلة الاقتصاد، وبالتالي عدم اتاحة الفرصة لخلق مضاعف الاستثمار (خضراوي ، 2007)، قال الله تعالى: " **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ** ".

فهذا التهديد للاكتناز المتأتي عن بخل وحرمان المستحقين من الحقوق المفروضة على المال كالزكاة والصدقة، وحرمان المصارف من السيولة اللازمة لمتابعة الأعمال وتقديم الخدمات الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية للمجتمع، وتقع مسؤولية الاهتمام بموضوع الادخار على عاتق الاسرة والدول معا، او يفترض تعليم الافراد أهمية الادخار وقيمته من خلال التوفير، وقد وضع الإسلام ضوابط للادخار (النجار والسالم، 2016).

4.4. نماذج من نظرة علماء المسلمين للادخار:

لقد برزت ثلاث نماذج في الفكر الاقتصادي الإسلامي التي اهتمت بالفكر الادخاري، إذ يمثل النموذج الأول رؤية الإمام محمد بن الحسن الشيباني، الذي يعد من الأوائل الذين أفردوا كتابا مستقلا في أمور الكسب والمعاش وآدابه، وهو كتاب (الكسب)، فضلا عن العلامة الدمشقي الذي أفرد تصنيفا قيما سماه (محاسن التجارة)، في حين النموذج الثالث يمثل رؤية متميزة في موضوع الادخار هو ابن خلدون الذي يعد

واحدا من العلماء الذين تكلموا في بناء حضارات الأمم ومقوماتها وركائزها التي تقوم عليها.

1.4.4. النموذج الأول: الإمام محمد بن الحسن الشيباني:

والذي يعد من الأوائل الذين أردوا كتابا مستقلا في أمور الكسب والمعاش وآدابه، وهو كتاب "الكسب"، وقد سبق غيره بطرح المفاهيم العامة التي سار عليها من جاء بعده كالغزالي وغيره في الرؤية الوسطية التي اتسمت بعدم الإفراط والتفريط في أمور الكسب والمعاش، وذلك بالإضافة إلى تلبية الحاجة، الرد على حركة الزهد الأعجمي التي نشطت في القرن الثاني للهجرة، إذ تعد ميزة الإمام محمد بن الحسن الشيباني أنه ممن عاش في القرن الثاني الهجري، ويعد من الأوائل الذي صنفوا في هذا الموضوع تحديدا.

2.4.4. النموذج الثاني: الادخار عند الدمشقي:

استعرض هذا العالم في كتابه "الإشارة إلى محاسن التجارة"، العديد من القضايا الاقتصادية المهمة التي بين فيها نظراته للكثير منها برؤية متزنة تدل على سعة فكره وبعد نظره، فقد استمت موضوعاته بشمولية يجدها المتأمل بين ثنايا كتابه المشار إليه، تركزت أهمها في موضوع الحاجات، والمال وتقسيماته، والسلع، والنقود ووظائفها، والملكية والاكتساب وغيرها كثير، وما يخصنا في بحثنا هذا هو رؤية الإمام الدمشقي لموضوع الادخار، الذي أشار إليه في معرض حديثه عن معرض الإنفاق، وقد أجرى أحد الباحثين دراسة قيمة عن مجمل آراء الدمشقي الاقتصادية، اقتطع منها جانبا من حديثه عن الإنفاق الذي أشار فيه ضمنا إلى الادخار، كما في الفقرات الآتية:

- ألا ينفق الشخص أكثر مما يكتسب، وألا يكون إنفاقه مساويا لدخله بل يكون دونه.
- الاقتصار في الإنفاق على حاجته، وألا يتعدى في إنفاقه أهل طبقته.
- أن يعرف مقادير ما يستحق كل باب مما يحتاج إليه، وينفق فيه بقدر حاجته، وأن يعرف أوقات الحاجة في كل شيء.

مما تجدر الإشارة إليه أن الدمشقي كان شمولي النظرة بحيث لم تقتصر توجيهاته في الادخار على الفرد فحسب وإنما أشار إلى ضرورة ادخار الدولة، فقد مدح الدولة التي تزيد واردتها على نفقاتها، وذم الدولة التي تزيد نفقاتها على واردتها، وبين أن التساوي على مستوى الدولة بين النفقات والإيرادات قد تكون مقبولة، على عكس نقده للأفراد الذين تزيد نفقاتهم على وارداتهم أو تساويها.

3.4.4. النموذج الثالث: الادخار عند ابن خلدون:

إن المقصود من العمل بشكل عام في نظر ابن خلدون هو "ابتغاء الرزق"، وتعريف الرزق هو "الحاصل أو المقتنى من الأموال بعد العمل والسعي، إذا عادت على صاحبها بالمنفعة وحصلت له ثمرتها من الإنفاق في حاجاته"، وهذا الأساس الذي استند إليه ابن خلدون للتفريق بين نوعين من الأموال:

الأرزاق والمكاسب، حيث إن الإنسان لا يعمل من أجل سد حاجاته فقط، بل يحسب حساب المستقبل، ويدفعه التحرز من تقلبات الأحوال —سواء أكان تحرزا على نفسه أم على عياله– إلى اقتناء مكاسب قد ينتفع بها في المستقبل، وهذا يعني أن ابن خلدون قد ميز بين الاستهلاك (استيفاء جميع الحاجيات، أي أن المكاسب في نظر ابن خلدون تماثل

الادخار في عصرنا، وحتى الادخار نفسه تختلف مستوياته عند ابن خلدون بقدر أهميته وبقدر مستوى الانتفاع به (العبيدي،2011 ، الصفحة 57).

5.4. محددات الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

حث الإسلام على إدارة الأموال واستثمارها، ودعا الانسان إلى الاعتدال في الانفاق الاستهلاكي وعدم تبذير الأموال والإسراف فيها ليتمكن من استثمارها في أي عمل يعود عليه وعلى المجتمع بالخير، وهو بذلك يحث على الادخار لصالح الجماعة المسلمة، حرصا على الشريعة الإسلامية على ان تؤدي الأموال دورها في حياة الناس، وعليه يرتبط قرار الادخار الفردي في الاقتصاد الإسلامي بكيفية تصرف الفرد المسلم في دخله، وتوزيعه بين أوجه الإنفاق عبر الزمن، فنكون والحال كذلك بصدد عملية اختيار تتطلب تحديد قواعد لاتخاذ هذا القرار. وسيجد الفرد ان دخله المتاح بعد ايتاء الزكاة يمكن ان يتوزع بين مجموعة من الاستخدامات، يمكن حصرها بصفة رئيسة في (أبو الفتوح، 1997):

- الانفاق على نفسه ومن يعول، في شكل إنفاق على الطيبات الضرورية والحاجية والتحسينية.
- النفقات الواجبة على الفرد.
- عموم الانفاق في سبيل الله.
- ادخار جانب من الدخل.

ففي الاقتصاد الإسلامي، وفيما يتعلق باتخاذ القرارات الادخارية نجد ان فكرة الزمن بالنسبة للاستهلاك لا تعطي موقفا لاستهلاك الغد مغايرا لموقف استهلاك اليوم، فمن ناحية ينبغي الا يتجاوز الاستهلاك الحاضر منطقة الاعتدال، ومن ناحية أخرى فإن عدل الإسلام في قضاء الحاجات يجعل لحاجات المستقبل مثل حق حاجات الحاضر، فيقيم بينهما توزانا من شأنه ان يكون للحاجة ذات الحق في ان تقضى طالما تساوت درجة الأولوية، تستوي في ذلك الحاجات الحاضرة والمستقبلية، فلا يتخلف تقييم الحاضر والمستقبل فيما يتعلق بمردود الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، إذ تختلف الأحكام القيمية عن مثيلتها في الأنظمة الأخرى، اختلافا من شأنه ان يتحدد مستوى الاستهلاك في الحاضر في إطار الاعتدال والتوازن (أبو الفتوح، 1997).

6.4. ضوابط الادخار في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

لقد دعا الإسلام إلى الادخار على وفق الضوابط التي ذكرت فقد نبه الى ضرورة الوسطية والتوزان فقال تعالى: "**وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** " (الاسراء، 29)، وعليه يمكن ايجاز ضوابط الادخار في الإسلام على النحو التالي (النجار والسالم، 2016):

الأولويات في قضاء الحاجات: حيث تتمثل أولى الاوليات فيما يتعلق بتدرج الانفاق الفردي لأصحاب الحقوق الشرعية على هذا الانفاق، ابتداء بالفرد ومن يعول، ثم أصحاب النفقات الواجبة، ثم الانفاق في سبيل الله. أما الأولية الثانية فتتعلق بتدرج الانفاق المخصص للفرد ومن يعول بين الضروريات، والحاجيات، والتحسينات من الطيبات المعيشية.

الاعتدال في قضاء الحاجات: أي الانفاق في طاعة الله، وكل انسان فيه فقيه نفسه، فإذا ما فقه اعتداله فعليه ان يلزمه هذا والاعتدال في الانفاق الفردي في منطقه وليس في نقطة، بمعنى ان هناك مستويات

متقاربة من الانفاق للأفراد المتساوين في الاعتبارات المؤثرة في تحديد الاعتدال، تتصف كلها بالاعتدال ولا تخرج عنها.

الكفاية في قضاء الحاجات: يتحدد مقداره بما يكفي القضاء المعتدل للحاجات بمستوياتها الثلاثة من ضروريات، وحاجيات، وتحسينات، ويتحدد في ضوء الدخل المتاح للفرد، وتغطي هذه الكفاية مساحة زمنية تقدر بكفاية العمر لمن يستطيع ان يحقق كفاية نفسه، ولكن تعوزه أداة صنعة، او رأس مال تجارة مثلا، وتغطي مساحة زمنية تقدر بحول هجري بالنسبة للعاجز عن الكسب، او الذي يتكسب ما لا يكفيه.

التوزان في قضاء الحاجات: يعني اقتناء القدر الذي يقضي هذه الحاجة باعتدال، وهذا التوازن لا ينصرف إلى الحاضر فقط، إنما أيضا إلى العدل بين الحاضر والمستقبل، بحيث يكون مناط استحقاق الحاجة لأن تقضى هو اعتدالها ودرجة اولويتها بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحاجة تنشأ في الحاضر او في المستقبل، مع إعطاء أولوية مطلقة لضروريات الحاضر على ما سواها من الحاجات. وأصل ذلك ان ما في الأرض خلقه الله للناس جميعا، وان الأمة الإسلامية امة واحدة على امتداد الزمان والمكان، وان المؤمنين اخوة على تعاقب أجيالهم، وأن كل راع مسؤول عن رعيته، وان الضرورات تبيح المحظورات في الشريعة الاسلامية (أبو الفتوح، 1997).

7.4. الدور الاقتصادي والتنموي للادخار:

إن للادخار دور مهم في تهيئة درجة من الحماية والأمان ضد التقلبات الاقتصادية في المستقبل بالنسبة للأفراد، كما له دور ايضا بالنسبة للدولة لمساهمته بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة، وذلك عن طريق (صلاح، 2020):

- الادخار يحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد وهو ما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير الأمر الذي يوفر للدولة النقد الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، كما أن الادخار يقلص الطلب على السلع المستوردة فيقل خروج النقد الأجنبي من الجهاز المصرفي.
- إن الادخار يؤدي إلى تحقيق الأمن النفسي لدى الأفراد من خلال اطمئنانهم إلى وجود مدخرات في حوزتهم يستطيعون استخدامها والالتجاء إليها عند الحاجة أو الضرورة.
- يوفر الادخار للدولة التمويل المحلي المطلوب لتنفيذ مشروعات التنمية من دون الحاجة إلى زيادة الضرائب على المواطنين، ومن دون اللجوء إلى الاقتراض من الخارج .
- الادخار يمتص الزيادة في الدخول التي تصاحب الإنفاق على خطط التنمية، وبذلك يحد من الضغوط التضخمية التي تؤدي إلى غلاء أسعار السلع والخدمات.
- توجيه المدخرات إلى الاستثمار يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة تقلل من حجم البطالة .
- الادخار يحد من الاستهلاك الترفي والإسراف والبذخ، وهو ما يساعد في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الدولة.
- إن الادخار يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية؛ وذلك عبر ضخ المدخرات في المنظومة الاقتصادية للدول والمجتمعات، مما ينشط الدورة الاقتصادية وينعكس آثاراً إيجابية

على الأداء الاقتصادي للدول والأفراد والجماعات.

- إن الادخار يؤدي إلى تعميم النفع على المجتمع والوفاء بالحوائج المختلفة للأفراد من خلال استخدام المدخرات في بناء المساكن التي قد يسكنها المدخر أو غيره، وقد فطِن علماؤنا الأوائل إلى أهمية الادخار في هذا الجانب، يقول الماوردي "ولولا أن الثاني يرتفق بما أنشأه الأول حتى يصير به مستغنياً لافتقر أهل كل عصر إلى إنشاء ما يحتاجون إليه من منازل السكنى وأراضي الحرث، وفي ذلك من الإعواز وتعذر الإمكان ما لا خفاء به.
- كما إن الادخار يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة وما يستتبع ذلك من محاربة للبطالة، وإعالة لأسر العاملين وتحقيق الكفاية لهم.
- إن الادخار يؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي، من خلال وجود مدخرات يمكن للمشاريع الاستثمارية استقطابها واستدراجها وتشغيلها في هذه المشاريع، مما يحقق الاكتفاء الذاتي للدول والأسر عموما، وهذا يساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي.
- كما أن الادخار يساهم أيضا في تحقيق الأمن الاجتماعي؛ لأن شعور الناس بامتلاكهم المال وأنهم قادرون على تأمين متطلبات حياتهم من خلال تلك المدخرات يمنعهم من التطلع إلى ما في أيدي الآخرين ومحاولة الاستحواذ عليه من خلال السرقة أو السطو أو الاختلاس أو الرشوة، وبهذا ما فيه من إشاعة للأمن الاجتماعي وإدامة له.
- وفي الادخار تحقيق للأمن السياسي، حيث إن الدولة المكتفية من الناحية المالية تكون أقل خضوعا لإملاءات وسياسات الدول الغنية المتسلطة، ومن هنا فإن الادخار يساهم في استقلالية القرار السياسي للدولة ولا يترك قرارها السياسي عرضة للضغوط والإملاءات.
- كما إن في الادخار تحقيقا للتقدم العلمي والتقني؛ لأن من شأن الادخار أن يوظف في مشاريع البحث العلمي، هذه المشاريع التي يمكن أن تستفيد منها شرائح مختلفة في المجتمع، كما انه يساهم في إقامة الصناعات التي تحتاج إلى توظيف المدخرات واستثمارها في تلك المشاريع، وتوطين الصناعات الحديثة في المجتمع.
- كما إن الادخار في الفكر الاقتصادي الاسلامي يؤدي إلى تقوية الدولة الإسلامية من النواحي المختلفة، وخصوصا النواحي العسكرية من خلال توجيه بعض المدخرات لاستجلاب القوة للدولة، كما قال تعالى:"**وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**" (الانفال، 60) ولا شك أن الادخار يساهم في تحقيق القوة وهو داخل في دائرة الاستطاعة، فبالمدخرات تبنى المصانع الحربية المنتجة للأسلحة، وبالمدخرات تدرب الجنود على أساليب القتال وفنونه، وبالمدخرات تبنى الاستحكامات والقواعد والمواقع العسكرية الحصينة، وبالمدخرات أيضا تشن الحرب النفسية والإعلامية التي تفت في عضد العدو وتشل رغبته في القتال (البريشي، 2016).

5. الادخار في الفكر الاقتصادي الوضعي:

لقت أولت المدارس الفكرية المتعاقبة في الأدب الاقتصادي الوضعي الادخار بقدر كبير من الاهتمام والتمحيص، والادخار من الظواهر الاقتصادية التي اختلف حولها العديد من المفكرين وذلك لتعدد جوانبه وعلاقته، حيث برزت آراء نظرية مختلفة بشأن مفهومه وكذا محدداته، وهذا الاختلاف يرجع لعدة عوامل أهمها الاختلاف الزماني والمكاني لأصحاب النظريات، بالإضافة إلى التباين في الهيكل الاقتصادي والنفوذ السياسي للدول التي ينتمي لها أصحاب النظريات.

1.5. الادخار في المدرسة الكلاسيكية:

يقصد بالنظرية الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي قدمها بعض الاقتصاديين، وهذا منذ إصدار آدم سميث كتابه المشهور: " ثروة الأمم" إلى أن نشر كتاب "النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقد، وهذا سنة 1936 من طرف الاقتصادي جون مارياناد كينز، وقد سادت هذه النظرية في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن الماضي، وبالتالي فقد شملت معظم آراء الاقتصاديين الكلاسيك المحدثين مارشال وبيفو.

يرى أصحاب هذه المدرسة ابتداء من آدم سميث إلى جون باتسيت ساي بأن الادخار هو الظاهرة الاساسية على مستوى الاقتصاد الكلي (بوصبيعة، 2000 ، ص 28)، وهو من العمليات التي يعتمد عليها في الاستهلاك المستقبلي بدل من الاستهلاك الحاضر، وهم بذلك يأخذون في الاعتبار الممتلكات (الارث) ومجموع الأصول النقدية والمالية في تكوين الادخار، والذي بدوره يتحول رأسا إلى استثمار، وأنهما أي كل من (الادخار والاستثمار) الأساس في تكوين رأس المال، وهما مصدر التقدم الاقتصادي (جنيدي،2006 ، ص 18).

و يبرر اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية اعتمادهم هذا على معدل الفائدة كتعويض عن امتناع العون الاقتصادي عن الاستهلاك، كما برروا الأجر كتعويض عن الجهد، ولهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك (سويسليون، 1992) والادخار معا، وبفعل هذا المعدل الادخار آليا إلى الاستثمار، وهو يعتبر أساسا في البناء الكلاسيكي، وبهذا يتحكم سعر الفائدة في اتجاه الأفراد إلى الادخار أو الاستثمار، فكلما ارتفع هذا الأخير زاد الادخار الناتج من الدخل، وعلى العكس من ذلك فإن الاستثمار يرتبط بدالة عكسية مع معدل الفائدة، الذي ما هو إلا سعر لهذا الموارد التي يمثلها عرضها بواسطة الادخار، ودورها يكمن في ضمان مساواة الادخار والاستثمار.

إذ يعرف معدل الفائدة بأنه: " التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني وتأجيل ذلك لفترة لاحقة، ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون فرد آخر (المقترض) مستعدا لدفعه لحيازة المال الذي سيمكنه من استهلاكه وصرفه آنيا في أي وجه يرغب به" (سلامي وشيخي، 2013، صفحة 18).

كما تم إثراء التحليل النقدي الكلاسيكي من قبل جون ستوارت ميل الذي تطرق إلى مفهوم الاكتناز في تحليله للنقود وبيان أثرها على الأسعار وكذا ريكاردو الذي يحدد تحليله بشكل جيد وبصفة واضحة مفهوم الاكتناز باعتباره متبوعا إن آجلا أم عاجلا بنزع الاكتناز، وهذا من خلال تأكيده على عامل الزمن

الذي يمكن المنتجات بأن تكون موضوع مبادلة مقابل النقد المكتنز (دعاس، 2003 ، صفحة 4).

غير أعمال مالتوس تبرز بأنه ينفي أهمية الاكتناز لأنه يقدر أن مفهومي الادخار والاستثمار متساوين، هذا التحليل دفع بمالتوس إلى إتباع الآخرين وتراجع عن تحليله واعتراف بفرضية وجود اكتناز أي إمكانية المحافظة على جزء من الادخار في شكل نقدي، ويسمح لنا هذا بالقول أن مالتوس يقر في نهاية الأمر بأن جزءا من الدخل الموزع على شكل نقدي يذهب إلى الرفع من احتياطي الأفراد، ورغم اعتراف جان باتيست ساي بوجود الاكتناز إلا أنه يلح على أن حركات الاكتناز يجب أن لا تطول مدتها وأن لا تأخذ حجما كبيرا (دعاس، 2003 ، صفحة 3).

ويمكن التماس الطرح النظري السابق في آراء رواد المدرسة الكلاسيكية:

- ***الفراد مارشال***: يرى أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام راس المال في السوق، وهذا السعر يميل للتوازن عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي لرأس المال عند سعر معين في هذه السوق (دعاس، 2003، صفحة 4).
- ***كاسل***: يشير إلى أن الاستثمار هو طلب الانتظار، أما الادخار فهو عرض الانتظار، وسعر الفائدة هو الذي يوازن بينهما (سمير، 1983 ، صفحة 17).
- **فاراس**: لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد، وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة، وأن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار والاستثمار الكلي (دعاس، 2003).

وينتهي الفكر الكلاسيكي إلى تلخيص مشكلة النمو والتشغيل الكامل في مشكلة الادخار وضرورة الاهتمام بتكوين هذا الأخير لتمويل النمو والتشغيل الكامل بفرض أن كل ادخار يتحول بفعل حركات سعر الفائدة إلى استثمار وان كل ما لا يستهلك يستثمر باعتبار أن الذي يكتنز يصبح عديم الرشد الاقتصادي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع الادخار يجب خفض الاستهلاك باعتبار ثبات الدخل عند التشغيل الكامل للموارد.

2. 5. الادخار في المدرسة الماركسية:

يقوم كارل ماركس في تحليله بفضل تطرقه لطبيعة العمل التجاري (البيع والشراء) حيث أن هذه الطبيعة تسمح بل وتفرض وجود الادخار، لكن في شكل الاكتناز، والذي حسبه هناك أربع دوافع لظهور هذا الاكتناز (دعاس، 2003):

- تحافظ المؤسسة على جزء من رأسمالها في شكل جامد لتصبح قادرة على مواجهة عدم انتظام راس المال.
- لمواجهة فترة دفع الأجور.
- يكتنز جزء من الفائض في المؤسسة بهدف التوسع في الإنتاج.

بغية تعويض رأس المال الثابت والمعدات المهتلكة بعد انقضاء مدة صلاحيتها، كل هذه الفترة الطويلة تجبر المؤسسة على المحافظة على أرصدة جامدة في مستواها.

3.5. الادخار في المدرسة النيوكلاسيكية:

و على رأسها فالراس وفيشر اللذان يقدران أن امتناع المستهلكين من شراء منتج متاح لا يقلل في شيء من قدرتهم وإنما يرفع من اكتنازهم، ويرى فالراس كذلك

أن لكل سعر فائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة وأن سعر الفائدة محتمل ما يقابله من مدخرات الأفراد وكذلك ما يقبل الأفراد على استثماره في أصول جديدة وأن سعر الفائدة هو المتغير الذي يعادل بين الادخار الكلي والاستثمار الكلي، أما ألفريد مارشال الذي رغم انتمائه إلى مدرسة كايمبريج، لكن ظل متمسكا للمبدأ الكلاسيكي في التحليل حيث يرى أن هناك عنصرين مؤثرين في حجم الاحتياطات المرغوبة تتمثل في أهمية كل من الدخل والثروة ويؤكد على أن سعر الفائدة هو ثمن استخدام رأس المال في السوق وأن هذا السعر يميل إلى التوزان عندما يتعادل الطلب الكلي لرأس المال عند سعر معين مع العرض الكلي لرأس المال في هذه السوق عند نفس السعر.

وبذلك فإن الدوافع التي تقود الأعوان إلى الحفاظ على احتياطاتهم بالنقود تتمثل في أن حيازتهم الكبيرة للنقود تجعل أعمالهم أكثر سهولة ويسر وتعطي لهم فرصة للتجارة وأن الذي لا يمكنه الدفع نقدا ويطلب قروضا يدفع دائما أكثر بشكر أو بآخر، هذا الأسلوب في تراكم النقد يقود الأعوان إلى تجميد موارد مهمة بدلا من توجيهها نحو الاستهلاك أو الاستثمار إذ يقوم الأعوان بالتحكيم بين النقد من جهة وبين الأشكال الأخرى للحيازة من جهة أخرى (دعاس، 2003).

وفي هذا الإطار يثير ألفريد مارشال مجموعة من العوامل الشخصية التي تدفع الأفراد نحو الادخار ومن هذه العوامل نذكر (طالي، 2000 ، ص17):

- القدرة على إشباع الحاجات في المستقبل.
- الحصول على عائد مضمون للفرد أو لأسرته بعد وفاته التعرض لمخاطر الاستثمار.
- إشباع رغبة التملك لدى بعض الأفراد الذي يشعرون بمتعة تراكم الثورة أو زيادتها بين أيديهم يوما بعد يوم.
- تحقيق الأمان للأسرة من مخاطر المستقبل.

4.5. الادخار في المدرسة الكينزية:

يرى كينز بأن الادخار الجاري للفرد ينظر إليه على أساس أنه استهلاك مؤجل وعليه فإن الفرد مستعد لأن يضحي بالاستهلاك الحاضر مقابل أن يكون استهلاك المستقبل أكبر، ويقر كينز بأن الادخار يتوقف على عاملين أساسيين حددهما كينز في الدخل الشخصي المتاح والميل الحدي للاستهلاك اي أن : الدخل= الاستهلاك+ الادخار ($Y= C+S$)، ويرى بأن الميل للادخار يحتكم إلى نوعين من العوامل موضوعية وشخصية، فتعزى العوامل الموضوعية إلى التغيرات في كل من وحدة الأجر، الفارق بين الدخل الإجمالي والصافي، التغيرات غير المتوقعة في قيم رأس المال، معدل التضخم، التغيرات في السياسة المالية وفي توقعات العلاقة بين مستويات الدخول الحالية والمستقبلية.

أما العوامل الشخصية فعددها كينز في: الاحتراس، الحيطة، الحسبان، الطموح، الاستقلال، المبادرة، الكبرياء والبخل ويقر كينز بأن الميل للادخار ثابت في الأجل القصير، وعليه فإن أغلب التغيرات في الادخار (الاستهلاك) خلال هذه الفترة ترجع إلى تغير الدخل وحده دون تغير الميل للاستهلاك (كينز، 2010 ، ص108).

كما أوضح قصور نظر المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لعلاقة الادخار مع سعر الفائدة، وذلك لعدم واقعية بعض الافتراضات كسلوك الأفراد تجاه أسعار

الفائدة عند توزيعهم للدخول بين الادخار والاستهلاك، أي أن قرار الادخار يخضع للدخل الفردي المتاح، فسعر الفائدة لم يصبح له ذلك الدور المحوري كما يعتقد رواد المدرسة التقليدية، بل أعطاه كينز دورا ثانويا في تحليلاته المفسرة للعوامل المؤثرة على الادخار (سمير، 1983 ، ص 17)، وعليه يمكن للادخار أن يأخذ شكلين، الأول نقدي وذلك بحيازة أرصدة سائلة أو ودائع تحت الطلب والشكل الثاني مالي بامتلاك الأوراق المالية.

و قد كان لتحليلات كينز نتائج منطقية وتفسيرات واقعية لمجمل الأوضاع الاقتصادية خلال وبعد أزمة الكساد العالمي 1929، فأثبتت نظريته أهمتها على الأقل في فترة ظهورها، ولكن تعقد الحياة الاقتصادية وتشابكها كان سببا في تراجع أهميتها النظرية، مما فتح المجال واسعا أمام اجتهادات الباحثين والدارسين لطرح أفكارهم، فظهرت العديد من النظريات الحديثة والتي قامت بإثراء المسيرة العلمية لعلم الاقتصاد، حيث قدمت تفسيرات أكثر وضوحا ودقة وذلك لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة، فأجريت بعد الحرب العالمية الثانية دراسات حول العلاقة بين الاستهلاك والدخل قام بها "كينز" لمدة زمنية أطول في الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت النتائج سلبية مع ما ذهبت إليه أفكار كينز، ويعود سبب ذلك إلى وجود عوامل أخرى غير الدخل المتاح تؤثر على الادخار (زهرة،2006، صفحة 03).

وقد ركز كينز على العوامل المتعلقة بدوافع الادخار والاستهلاك من الناحية النفسية، فاطلق عليه تسمية العوامل الذاتية، أي العوامل ذات طابع شخصي أو ذاتي تؤثر في سلوك الأفراد عند تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار. فعند اقتطاع الفرد لجزء من دخله يتأثر ببعض البواعث النفسية كالتفكير في المستقبل والاحتياط للطوارئ غير المتوقعة من مرض أو عجز او حرب او الرغبة في التمتع باستهلاك حقيقي في المستقبل، وتتوقف هذه العوامل إلى حد كبير على الخواص النفسية للطبيعة البشرية وعلى عادات المجتمع والمنظمات الموجدة فيه.

وتعتبر هذه العوامل من أهل العوامل المؤثرة على ادخار الأفراد نظرا لرسوخها ومحدودية التأثير فيها الا في الأجل الطويل، لذا اخذ كينز هذه العوامل على انها معطيات، وخلص نتيجة لذلك الى ان الميل للادخار في المدة القصيرة يتغير تحت تأثير العوامل الموضوعية فقط، ويمكن اجمال العوامل الذاتية في التالي (قواسمي ومشيد، 2020):

- الرغبة في تكوين احتياطات مالية لمواجهة الظروف الطارئة في المستقبل، فالفرد قد يقوم باقتطاع جزء من دخله ليدخره مدفوعا في ذلك ببعض البواعث النفسية كالتفكير في المستقبل والاحتياط للطوارئ غير المتوقعة والظروف والاحداث السيئة.
- الاحتراس ضد الحوادث متوقعة قد تقلل من الدخل في المستقبل.
- الرغبة في زيادة الدخل في المستقبل.
- التمتع بالاستقلالية وحرية التصرف.
- الاحتفاظ بجزء من الدخل للمضاربة لتنفيذ المشاريع.
- إرضاء نزعة البخل، فقد تسيطر صفة البخل والشح على بعض الافراد، فيقومون بالامتناع عن الانفاق لمجرد إشباع هذه الغريزة.
- الرغبة في ترك ثروة للورثة، إما حبا للإيثار او لرغبة المورث في السيطرة على تصرفات الورثة.

5.5. النظريات الحديثة للادخار:

نظرية دورة الحياة (فرانكو موديجلياني): يرى موديجلياني أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكهم وادخارهم على مدار فترة زمنية طويلة، بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال فترة حياتهم بالكامل، التي يمكن تقسيمها إلى فترة اللانشاط؛ فترة النشاط وفترة التقاعد. هذه النظرية ترى أن الادخار ما هو إلا إنعاس لرغبة الأفراد في الاستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى التقاعد. وقد أظهرت أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار والتي لم يتناولها التحليل الكينزي. ومن الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية هي (سلامي وشيخي، 2008):

- افتراض أن الفرد يبدأ العمل في سن العشرين دون أن يكون له ثروة، وأن فترة العمل تستمر إلى سن 65 عاما ثم يموت الفرد عندما يبلغ من العمر 80 عاما؛
- يفترض أن الفرد يحصل على دخل ثابت خلال فترة العمل؛
- أن الفرد لا يرغب في ترك ثروة لأحد بعد أن يموت، أي أنه يستهلك كافة الأصول في حياته؛
- أن الفرد يفضل استقرار مستوى الاستهلاك خلال حياته، أي أنه لا يرغب في حدوث تقلبات شديدة في مستوى الاستهلاك؛ عدم وجود سعر فائدة على المدخرات.

اعتمادا على هذه الافتراضات المبسطة التي تقوم على درجة كبيرة من التأكد سواء بشأن مستوى الدخل أو عمر الفرد، فإننا نستطيع القول بأنه عند أي نقطة زمنية، يوجد في ثلاثة فئات من العمر، والنظرية تنص على أن استهلاك الشخص وادخاره يختلف خلال فترات عمره، حيث نجد أن فترة شبابه تتميز باستهلاك كبير وربما يفوق استهلاكه الدخل المتحصل عليه في بعض الأحيان فيلجأ إلى الاقتراض، أما في فترة متوسط العمر فإن ادخاره يصبح أكثر من استهلاكه، وهذا محاولة منه للمحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، لأن هذه المدخرات سوف تكون دخله الوحيد بعد تقاعده إلى أن يموت.

6.5. الفرق بين الادخار والاكتناز في الفكر الاقتصادي الوضعي:

يعد الاكتناز الطريقة الأكثر بدائية لادخار الأموال، وتتمثل في ترك هذه الأخيرة نائمة بدون استغلال، حيث عرف الاكتناز منذ القدم واتخذ مع مرور الأزمنة عدة أشكال. وفي الواقع توجد حالتين محتملتين، فإما ان تكتنز الأموال او تكتنز قيما (ذهب، فضة، قطع ثمينة،) ففي الحالة الأولى فإننا نتعرض لرؤية الرأس المال يتناقص بسبب التآكل النقدي الناتج عن التضخم، اما في الحالة الثانية فإننا نقترب أكثر من ادخار المضاربة مع كل المخاطر التي تفرضها المضاربة على الذهب او الجواهر. ولكن في كلتا الحالتين تطرح المبالغ المدخرة من الدورة الاقتصادية فهي لا تتداول، وغير قابلة للاستعمال من قبل عون اقتصادي آخر.

ومن ذلك يمكن استنتاج تعريف مبسط للاكتناز بأنه امتلاك لقيم مالية غير منتجة من طرف الأفراد، بسبب حدوث عقم في رؤوس الأموال المجمعة وحذفها من الدائرة الاقتصادية وتوجيهها إلى دائرة الجمود، ويلاحظ كذلك انه ليس واضحا بالضرورة التمييز بين الاستهلاك وادخار الاكتناز. حيث ان الاكتناز يمكن ان يكون غير مهم بالنسبة لبعض الناس، ولا يؤدي إلى استثمار حقيقي كما انه ليس له معنى اقتصادي، بينما

يعتبره البعض الآخر شكل من أشكال الادخار الحقيقي لأنه يمكن الحصول عليه ولكنه غير منتج لأنه مال مكتنز (محفوظي، 2019).

7.5. أهمية الادخار في الفكر الاقتصادي الوضعي:

مع تعدد العوامل التي تدفع الفرد إلى الادخار تأتي أهمية الادخار لتزيد من الاتجاه اليه والترغيب فيه، وهناك العديد من المؤشرات التي تؤكد على أهمية المدخرات العائلية كمصدر تمويل هام، فهذا الشكل من المدخرات يعتبر الأكثر استقرارا لان التقلبات التي يشهدها هذا الأخير تعتبر أقل بكثير من تلك التي يعرفها ادخار قطاع الاعمال والادخار الحكومي، وذلك يعود الى ان فقرة الرواتب والأجور داخل الاقتصاد هي أصعب في التخفيض من فقرات الدخول الأخرى، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي (خلادي، 2012).

حيث ان الادخار يساعد في الحد من الضغوط التضخمية ذلك انه طالما ان الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية فإن سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي الى التخفيف من حدة التضخم (خلادي، 2012).

فالنسبة للأفراد يمكن تحديد أهمية الادخار على نحو واقعي وعملي وملموس، إذ يمكن للفرد او الأسرة التي تمارس الادخار على نحو متواصل، منتظم الوتيرة، استخدام المدخرات او جزء منها في:

- للنفقات الطارئة او غير المتوقعة، وهو الامر الذي يحتاج بطبيعة الحال، الى نفقات استثنائية يعجز الدخل المنتظم الجاري عن تدبيرها او تحملها، مما يستدعي بالفرد إلى الانفاق من هذه المدخرات.
- لتأمين المستقبل، اذ قد يعجز رب الأسرة لأي سبب من الأسباب عن مواصلة العمل بوظيفته او مهنته المعتادة، فعندها يعمد الفرد الى استخدام مدخراته، بأن يستثمرها في مشروع معين، او ان ينفق من الفوائد التي يحصل عليها جراء ايداعها في أحد المصارف.
- لتحسين مستوى معيشة الفرد او الاسرة في المستقبل، حيث يمكن في هذه الحالة استثمار المدخرات في مشروع معين يدر دخلا إضافة الى الدخل الذي يحصل عليه الفرد من وظيفته او مهنته الاعتيادية، وهكذا يستطيع ان يرفع من مستوى معيشته ومعيشة الأسرة.
- لإشباع بعض الحاجات التي يعتبرها الفرد ضرورية ولكن ليس بوسع دخله الحالي اشباعها مثل شراء بيت.

اما بالنسبة للمجتمع فان الادخار سيتيح للمصارف استثمار هذه المدخرات، بتوفير المزيد من القروض لأصحاب المشاريع الإنتاجية والتجارية والخدمية داخل البلاد، وهذا له فوائد ومميزات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال:

الاسهام بأية نسبة من النسب في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلاد.

التقليل من معدلات البطالة المعروفة بارتفاع معدلاتها في المجتمعات النامية، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة نتيجة لشروع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات. ومن خلال الأرباح الناتجة عنها ستساعد على استيعاب المزيد من قوى العمل في أكثر

من مجال كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشروعات.

دعم جهود الدولة في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تخفيض الأعباء عن كاهل الدولة في هذا الاتجاه، فضلا عن التقليل من اعتماد الدولة على القروض الخارجية وما يترتب عليها من آثار ضارة، منها زيادة التبعية الاقتصادية، وبالتالي تخفيف العبء الواقع على البلاد جراء تسديد الديون الخارجية وفوائدها، وهكذا ينجم بالتالي التخفيف من النتائج السياسية السلبية المترتبة على ضغط الديون الخارجية على استقلال القرار السياسي للدولة تجاه الخارج والداخل على السواء.

ان المدخرات مصدر هام للتمويل الذاتي في عمليات التوسع الاستثماري، هذه الاستثمارات تكون في صورة كيانات او مشاريع اقتصادية فعالة تزيد من نطاق القاعدة الإنتاجية المحلية، وتحد من أثر التراجع في العائدات النفطية على بنية الاقتصاد الوطني.

8.5. العوامل الاقتصادية للادخار في الفكر الاقتصادي الوضعي:

أخذت العوامل الاقتصادية الحصة الأكبر في تحليلات وأبحاث المفكرين الاقتصاديين، ولكن أثرها المباشر يظل محور اختلاف بينهم، حيث أبرزت الدراسة النظرية لنظريات تفسير الادخار التي تم التطرق اليها في المبحث السابق ان الدخل الشخصي المتاح هو اهم العوامل التي تؤثر في الانفاق الاستهلاكي وبالتالي الادخار، ولكن لا يمكن اعتباره المفسر الكامل للتغيرات في الادخار، إذ لا شك ان هناك دور لعوامل أخرى لا يمكن تجاهلها.

ومن خلال اجراء تحليل بسيط للعوامل الاقتصادية يمكن تقسيم هذه الأخيرة إلى عوامل دخلية وعوامل غير دخلية، فالأولى هي عوامل تؤثر في الادخار من خلال العوائد الذي تدرها هذه العملية بعد فترة معينة مثل العائد المتحصل عليه من نسب الفائدة او عائدات الدخل، اما العوامل الثانية فهي العوامل التي يكون أثرها غير مباشر في قرار الادخار ولكنها تساهم مساهمة جوهرية في بلورة الرؤية للادخار وهي غير متعلقة بالدخول المتحصل عليها (محفوظي، 2019).

ومن الواضح ان للتغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار دور رئيسي في تحديد نفقات العائلة، إذ ان الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من انخفاض القيمة الحقيقة للنقود، يؤدي الى اهتزاز ثقة الافراد في العملة المحلية، مما يؤدي الى اضعاف احدى وظائفها الرئيسية باعتبارها أداة للادخار ومخزنا للقيمة ونصل بذلك الى الحالة التضخمية، أي نسجل ارتفاعا في الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار في حالة استمرار القدرة الشرائية للنقود في التدهور (محفوظي، 2019).

كما يركز التحليل الاقتصادي الحديث في دراسته للادخار على مختلف العوامل غير الاقتصادية، ومن بين النظريات الدخل الحديثة التي تناولت بشكل هام العوامل الاجتماعية، وأكدت أنها تتحكم في السلوك الادخاري نجد نظرية الدخل النسبي للاقتصاد الأمريكي دوزمبري، ومنطلق تحليلها هو ان قرارات الاستهلاك والادخار تتأثر بالمحيط الاجتماعي السائد في المجتمع الذي ينتمي اليه الفرد. والتي تنطلق أساسا من أثر التقليد والمحاكاة، ومضمونه ان الفرد يحاول قدر الإمكان محاكاة النمط الاستهلاكي للطبقة ذات الدخل المرتفع

التي يعيش بينها ولن يتنسى له ذلك إلا بزيادة استهلاكه، ويبقى ذلك في حدود نطاق ميزانيته ورغبته في الادخار (محفوظي، 2019).

الدور التنموي والاقتصادي للادخار:

6. خاتمة:

لقد مر تشكل ظاهرة الادخار بعد مراحل متباينة بدءا من مرحلة الاقتصاد الكفائي الذي تمثل في تخزين الفائض من الإنتاج لمواجهة احتياجات الأسرة المستقبلية، إلى مرحلة الاقتصاد العيني الذي كان مبادلة الفائض من الإنتاج بما لدى الآخرين من سلع والخدمات، إلى مرحلة الاقتصاد النقدي التي ظهرت فيها النقود التي تعد دورها من وسيط للتبادل إلى مستودع للثروة. إذ توالت العديد من المدراس الاقتصادية وظهرت النظريات التي تؤكد على أن الادخار متغير مهم ورئيسي في الحياة الاقتصادية، ففي الفكر الاقتصادي الإسلامي حثت عدة آيات من الذكر الحكيم على الادخار صراحة وكناية، وكذلك الحال بالسنة النبوية الشريفة التي وردت عدة أحاديث أخرى تحث على الادخار، وأخرى تنهي الادخار في أشياء محددة. كما برزت ثلاث نماذج لعلماء مسلمين اهتموا بالفكر الادخاري.

أما عن الفكر الاقتصادي الوضعي فاعتنت بمحددات الادخار من الدرجة، والتي تلخصت في مجموعتين رئيسيتين، إذ حددت المجموعة الأولى سعر الفائدة كمحدد رئيسي للادخار من عدمه، فما رجحت المجموعة الثانية الميل الحدي للاستهلاك والدخل المتاح كمحدد أساسي للادخار.

وفي الأخير تم التوصل إلى اهم الفروقات بين الفكرين اتجاه الادخار، إذ يمثل سعر الفائدة الفرق الجوهري الرئيسي لما يلعب من أهمية في تحديد الادخار واتجاهاته في الفكر الوضعي في حين انه غير موجود تماما في الفكر الإسلامي لتحريمه. اما الفرق الجوهري الثاني فيتمثل في الادخار في شكله النقدي الذي أقره الفكر الوضعي او ما سمي بادخار المضاربة، عكس الفكر الإسلامي الذي حرم تعطيل النقود عن العمل والإنتاج وفرض الزكاة على كل مال بلغ النصاب الشرعي، مما يجعل الانسان يوجه ما يدخره من أموال نحو الاستثمار وبذلك تدفع الزكاة وسائل الإنتاج، ومنها النقود المعطلة نحو ميدان النشاط الاقتصادي والإنتاج.

7. قائمة المراجع:

(1) القرآن الكريم

(2) النووي، أ. ز. (1976). شرح الأربعين النووية، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3) أبو الفتوح، ن. ع .(1997) .التفضيل الزمني وقرار الادخار في الاقتصاد الاسلامي .*مجلة جامعة الملك عبد العزيز*،*9* (الاقتصاد الاسلامي)، 71-94.

(4) البريشي، إ. م .(2016) .الادخار في الفقه المالي الاسلامي، مفهومه، مشروعيته، ضوابطه .*المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية*، *12*(3)، 351-388 .

(5) الحقباني، ف. ب .(1999) .الادخار العائلي وأثره في التنمية الاقتصادية من منظور اسلامي مع دراسة تطبيقية على المملكة العربي السعودية .*اطروحة الدكتوراه* .مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

(6) العبيدي، ا. ع .(2011) .*الادخار مشروعيته وثمراته مع نماذج تطبيقية معاصرة: من الادخار المؤسسي في الاقتصاد الاسلامي* .الامارات: دائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري.

(7) النجار، ا. ب.، & السالم، ر. ع .(2016) .قياس ادخار الحج في التجربة الماليزية للمدة .(2014-2002) *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*،(2) *3*، 174-149 .

(8) بوصبيعة، ص .(2000) .بناء نموذج قياسي كلي لدالة الادخار والتنبؤ لمكوناتها بالجزائر .*مذكرة ماجستير* .الجزائر: المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء.

(9) جنيدي، م .(2006) .دراسة قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر بالاستعمال أشعة الانحدار الذاتي .(2004-1970) *مذكرة ماجستير* .الجزائر: جامعة الجزائر.

(10) حسن، ا. ا .(2011) .الادخار في النظام الإسلامي .*مجلة العلوم والبحوث الاسلامية*،(2)*12*، 20-1 .

(**11**) خضراوي ، س. س .(2007) .محددات الادخار العائلي في الدول النامية .*حوليات جامعة الجزائر*،(2)*17*، 17-36 .

(**12**) خلادي، إ. ن .(2012) .دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر .*مذكرة ماجستير* .جامعة الجزائر 3.

(**13**) دعاس، خ .(2003) .الادخار المحلي والتمويل الخارجي بين التكامل والاحلال (دراسة حالة الدول العربية) .*مذكرة ماجستير* . الجزائر: جامعة الجزائر.

(**14**) رحيم، ح .(2004) .نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الاسلامية إشارة خاصة إلى بلدان شمال افريقيا .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*،(1)*1*، 67-87 .

(**15**) زهرة، ب. ي .(2006) .ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري وأثرها على البنوك الجزائرية .*الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية الجزائرية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية* .(pp. 3-21) بشار: جامعة بشار.

(**16**) سلامي، أ.، & شيخي، م .(2008) .تقدير دالة الادخار في الجزائر 1970-2005 .*مجلة الباحث*،(6)*6*، 129-144 .

(**17**) سلامي، ا.، & شيخي، م .(2013) .اختبار العرقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة .(1970-2011) *مجلة الباحث*،134-121 .

(**18**) سلامي، ا.، سلامي ، ا.، & بن جروة، ح .(2019) . تحليل اتجاه حركة المدخرات الأسرية في الاقتصاد الجزائري دراسة اقتصادية قياسية في الفترة .(1970-2016) *مجلة اقتصاد المال والاعمال*،(3) *3*، 19-43 .

(**19**) سمير، م. ع .(1983) .*الادخار الشخصية السياسة الضريبية دراسات تطبيقية في نظريتي الاقتصاد الكلي والمالية العامة* .الاسكندرية: منشأة المعارف.

(**20**) سويسليون، ب. ا .(1992) .*علم الاقتصاد الجزء 5* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

(**21**) صلاح، م. ع (2020/11/03)، Récupéré sur: الاقتصاد العادل: http://thefaireconomy.com/article.aspx?id=76

(**22**) طالي، خ .(2000) .*نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظل ظروف التضخم* .الجزائر: جامعة الجزائر.

(**23**) عبد اللاوي، ل .(2018) .الادخار بين الثقافة والسياسة الحياتية مقارنة انثروبولوجية .*مجلة انثروبولجية الاديان*،(1)*14*، 257- 272.

(**24**) قواسمي، ن.، & مشيد ، م .(2020) .تقييم ثقافة ادخار المواطن الجزائري دراسة حالة الجزائر العاصمة .*مجلة العلوم الاقتصادية*، (1)*23*،596-575 .

(**25**) كينز، ج. م .(2010) .*النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود* .دبي: دار العين للنشر.

(**26**) محفوظي، ف .(2019) .الادخار ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2010 .*اطروحة دكتوراه* .جامعة الجزائر 3.